مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية المقدمة من المصارف المتخصصة

The initiative of the Central Bank of Iraq and its impact on some banking activities provided by specialized banks

باسم سلومي حمد	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	Bassem.Saloomi1202k@pgiafs.uobaghdad.edu.iq
م. ق. د. عماد رسن حسن	مصرف النهرين الاسلامي	emadresan@ yahoo.com

المستخلص :

تقوم المصارف المتخصصة بتقديم نشاطاتها المصرفية لزبائنها بأسعار فائدة تحدد حسب سياسة المصرف المعتمدة والتي تكاد تكون متقاربة لدى أغلب أو معظم المصارف، وهذه النشاطات هي عبارة مجموعة من العمليات المالية التي يقدمها المصرف لزبائنه سواء كانت هذه النشاطات المصرفية ملموسه ام غير ملموسه ، وتعتبر هذه النشاطات مصدرا لإشباع الرغبات المالية للعملاء وفي الوقت نفسه تعتبر مصدرا لأرباح البنك ، الا ان هذه المصارف طرأت عليها خدمات جديدة تقوم بتقديمها من اموال مبادرة البنك المركزي التي قام بأطلاقها في بداية عام (2016) لمعالجة الركود الاقتصادي الذي حل بالبلد بسبب الازمة (المالية الامنية) التي تعرض لها البلد في عام (2014) ، مما اضطر البنك المركزي الى طرح مبادرات تصل الى ما يقارب (15) ترليون دينار ، تم طرحها عن طريق المصارف الخاصة التجارية والاسلامية والمصارف المتخصصة .

ويستمد البحث اهميته من معرفة الاثر سواء أكان ايجابي او سلبي الذي تتركه مبادرة البنك المركزي العراقي على بعض النشاطات التي تقدمها المصارف المتخصصة ، اي ان مشكلة البحث تتحدد بمدى تأثير القروض المصرفية التي تقدم عن طريق اموال المبادرة بالنشاطات التي تقدم عن طريق اموال المصرف الذاتية ، وهل تنافس الخدمات المصرفية عن طريق المبادرة النشاطات المصرفية الذاتية للمصارف المتخصصة ، اذ انطلق البحث من افتراض اساسي قائم على نجاح البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم المشاريع الكبيرة والسكنية والتي وصلت الى ما يقارب (10 ترليون) دينار، بالتأثير ايجاباً في عمليات وأنشطة المصارف المتخصصة .، و اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي في تحليل البيانات السنوية خلال المدة (2016-2021).

وللبحث عدة استنتاجات من ابرزها(تم استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في وقت كانت هناك ازمة مالية وامنية ، اضطر البنك المركزي العراقي حينها باعتماده هذه السياسة لكي يتجاوز من خلالها ازمة عصفت بالبلد في وقتها ، اذ بلغ مجموع مبالغ المبادرات التي اطلقها الى ما يقارب ال (15) ترليون ، تم ضخها في الاقتصاد العراقي خلال (6) سنوات ومستمرة للوقت الحاضر ، الا ان الاستمرار بمنحها دون دراسة قد يؤدي الى حدوث اثار مشاكل واثار تضخمية في الاقتصاد) و (ارتفاع المبالغ المخصصة والممنوحة للقطاع العقاري والصناعي مقابل انخفاض المبالغ المخصصة والممنوحة للقطاع الزرعي) والى مجموعة من التوصيات اهمها (قيام البنك المركزي العراقي بدراسات مستمرة لبيان اثر المبادرات على الاقتصاد بصورة عامة وعلى المصارف بصورة خاصة ، ولتحديد التوقيت المناسب للخروج السلس والتدريجي من هذه المرحلة والعودة الى الحجم الطبيعي لميزانية البنك المركزي ، تفاديا لخطر احتمال تشديد الاوضاع المالية عن مستواها الداعم للنشاط الاقتصادي، لان ايقافها بصورة مفاجئة قد يؤدي الى حدوث صدمة

في الاقتصاد العراقي) وكذلك (على البنك المركزي زيادة المبالغ المخصصة والممنوحة للمصرف الزراعي ليتمكن من دعم القطاع الزراعي الذي سيساهم في دعم الانتاج المحلي وقلة الاعتماد على المنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة) .
الكلمات المفتاحية : البنك المركزي ، السياسة النقدية غير التقليدية ، المبادرة .

Abstract:
Specialized banks provide their banking activities to their customers at interest rates that are determined according to the approved bank policy, which is almost similar to most or most banks. To satisfy the financial desires of customers and at the same time it is a source of the bank's profits, However, these banks have been introduced to new services that they provide with the funds of the Central Bank initiative launched at the beginning of (2016) to address the economic stagnation that befell the country due to the (financial security) crisis that the country faced in 2014. To put forward initiatives amounting to nearly (15) trillion dinars, which were put forward through private commercial and Islamic banks and specialized banks.
The research derives its importance from knowing the impact, whether positive or negative, that the Central Bank of Iraq's initiative leaves on the activities offered by specialized banks. Banking services through the initiative Self-banking services , As the research started from a basic assumption based on the success of the Central Bank of Iraq in its initiatives to support large and residential projects, which amounted to approximately (10 trillion) dinars, positively affecting the operations and activities of specialized banks. During the period (2016-2021).
The research has several conclusions, most notably (the unconventional monetary policy was used at a time when there was a financial and security crisis, the Central Bank of Iraq at that time was forced to adopt this policy in order to overcome a crisis that afflicted the country at its time, as the total sums of the initiatives launched by it amounted to approximately (15) A trillion, has been pumped into the Iraqi economy during (6) years and continues for the present time, but continuing to grant it without studying may lead to the occurrence of problems and inflationary effects in the economy) And (the increase in the amounts allocated and granted to the real estate and industrial sector compared to the decrease in the amounts allocated and granted to the agricultural sector) and to a set of recommendations, the most important of which is (the Central Bank of Iraq to carry out continuous studies to demonstrate the impact of initiatives on the economy in general and on banks in particular, and to determine the appropriate timing for a smooth and gradual exit from this stage And return to the normal size of the central bank budget , In order to avoid the risk of a possible tightening of financial conditions beyond their supportive level for economic activity, because stopping them suddenly may lead to a shock in the Iraqi economy) as well as (the Central Bank should increase the amounts allocated and granted to the Agricultural Bank to be able to support the agricultural sector, which will contribute to supporting local production and lack of reliance on Imported agricultural products and crops).
Keywords: the central bank, unconventional monetary policy, initiative.

اولا– المقدمة :

نتيجة الازمات (الامنية والمالية) التي تعرض لها العراق بعد عام 2014 والتي كانت السبب في الركود الاقتصادي ، انتهج البنك المركزي العراقي الى سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد وتحريك عجلة النمو الاقتصادي ، اذ قام بأطلاق مبادرتين في عام 2015 وفق تعليمات واشراف اللجنة المشكلة من قبل رئاسة مجلس الوزراء ، وهذه المبادرات جاءت لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة اضافة الى القروض العقارية ، اذ تم منحها بأسعار فائدة قليلة ، وتم تنفيذ هذه المبادرات عام 2016 ، سميت الاولى مبادرة الـ (1ترليون دينار) لتمويل المشـاريع الصغيرة والمتوسطة ، تم طرحها

عن طريق المصارف التجارية والاسلامية الخاصة ، وتم تعزيز مبـــلغها فيما بعد واصبحت (2 ترليون) ، اما الـــمبادرة الثانيـــة فسميت مبادرة الـ (5 ترليون دينار) لتمويل المشاريع الكبيرة والسكن وتم طرحها عن طريق المصارف المتخصصة (الزراعي والصناعي والعقاري وصندوق الاسكان) ، الا ان تنفيذها وصل بحدود الـ (3 ترليون) ، واستمر البنك المركزي بتعزيز هذه المبادرات الى ان وصلت في عام (2021) الى ما يقارب (15) ترليون ، وبما ان المصارف التي قام البنك المركزي بطرح المبادرات عن طريقها لديها نشاطات مصرفية تقدمها من اموالها الذاتية بأسعار فائدة اعلى من سعر فائدة القروض عن طريق المبادرة ، او ان هذه المصارف التي قامت بتقديم قروض المبادرة لم تقدم مثل هذه النشاطات مسبقا من اموالها الذاتية ، فهنا سوف نقوم بقياس اثر هذه المبادرات على نشاط المصارف المتخصصة عينة البحث ، هل كان تأثيرها سلبيا واثرت على نشاطها المصرفي وخدماتها المصرفية ونافستها في تقديم نشاطاتها المعتادة ، ام كان اثرها ايجابيا وساعدت المصارف المتخصصة على تقديم خدمات جديدة غير تقليدية لم تقدمها سابقا مما انعكس على نشاطها وعلى عملياتها المصرفية وفتحت لها مصدرا اضافيا جديدا للإيرادات ، وللإحاطة بموضوع البحث , تم تقسيمه الى اربعة مباحث حيث تناول المبحث الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة واما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري العام للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث اما المبحث الرابع يحتوى على جانبين جانب الاستنتاجات بينما تضمن الجانب الثاني حزمة من التوصيات في ضوء ما سبقه من استنتاجات.

المبحث الاول – منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا – منهجية البحث

1– مشكلة البحث : واجه العراق ازمة اقتصادية بعد عام 2014 اثرت على معدلات النمو فيه ، مما ادى الى قيام البنك المركزي العراقي التدخـل بـما يسمح القانون لاستخدام الادوات غـير التقليدية من خلال طرح مبادرات وصلت حتى عام 2021 الى (15) ترليون دينار عراقي ، تم اطلاقها عن طريق مصارف محددة استنادا للتعليمات ، مما ادى الى دخول البنك كمنافس لهذه المصارف من حيث تقديم القروض المصرفية المشابهة لتلك المقدمة من قبل المصارف ، اي ان هناك مجموعة من الخدمات كانت سابقا هذه المصارف تقوم بتمويلها من اموالها مباشرة ، في حين توجد بعض من المصارف عينة البحث لم تقدم مثل هذه الخدمات سابقا ، ومن ثم كان للمبادرة تأثير على المصارف العاملة في القطاع المصرفي بشكل عام وعينة البحث بشكل خاص ، وبهذا نكون امام تساؤل رئيسي

ما مدى تأثير مـــبادرة الـــبنك المـــركزي العراقـي في النشاطات المقدمة من المصارف المتخصصة ؟

ثانيا – اهمية البحث : تكمن اهمية البحث في الفقرات ادناه :

1– تنبع اهمية البحث من المساهمة في اضافة معرفية ستزيد من الباحثين في هذا الموضوع ، فضلا عن تقديم دراسة عن مبادرات البنك المركزي العراقي والاثر الذي تتركه في الخدمات المشابهة التي تقدمها المصارف المتخصصة .

2– تقديم دراسة يمكن ان تفيد اصحاب القرار حول الاثر الذي تتركه هكذا مبادرات على النشاط المصرفي والاقتصادي .

3– مساعدة المصارف الاخرى على اتخاذ القرار الصائب في المشاركة او عدم المشاركة بهذه المبادرة .

3 – اهداف البحث

1– التعرف على تأثير مبادرة المشاريع الكبيرة على النشاطات المصرفية المشابهة المقدمة من المصارف المتخصصة .

2– بيان طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية المقدمة في ضوء المبادرة والنشاطات المصرفية التقليدية المشابهة المقدمة من المصارف عينة البحث .

3–بيان دور البنك المركزي في ممارسة السياسة النقدية غير التقليدية.

4– فرضية البحث :تشير فرضية البحث الى نجاح البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم المشاريع الكبيرة والسكنية والتي وصلت الى ما يقارب (10 ترليون) دينار، بالتأثير ايجاباً في عمليات وأنشطة المصارف المتخصصة .

5 – منهج البحث

1) **المنهج الاستقرائي** : من خلال الكتب والاطاريح والدوريات والانترنت لتغطية الاطار النظري للبحث .

2) **المنهج الوصفي التحليلي** : من خلال الاعتماد على المعلومات المالية (الائتمانية) والمعلومات لعينة البحث والبنك المركزي العراقي .

6 – حدود البحث

1) **الحدود المكانية** – ثلاثة مصارف متخصصة وهي (المصرف الزراعي التعاوني ، المصرف العقاري العراقي ، المصرف الصناعي العراقي) .

2) **الحدود الزمانية للبحث** : يتم استخدام بيانات سلسة زمنية تمتد للفترة (2016– 2021) لعينة البحث المذكورة وحسب مشاركتها في المبادرة للخروج بالنتائج المرجوة .

7– مجتمع وعينة البحث

1) مجتمع البحث : تمثل مجتمع البحث بالمصارف المشاركة بمبادرة البنك المركزي العراقي وعددها (50) مصرف وتتألف من صندوق الاسكان العراقي و (3) مصارف تخصصية و (46) من المصارف التجارية والاسلامية .

2) عينة البحث : وتتألف من (3) مصارف تخصصية وهي (المصرف الزراعي التعاوني ، المصرف العقاري العراقي ، المصرف الصناعي العراقي) .

8 – اساليب جمع البيانات والمعلومات : اعـتمد الـباحث في محـاولة اخـتيار فرضـية البحث لغرض اكمال متطلباته في الجانبين النظري والتطبيقي (العملي) وكما يأتي :

1) **الجانب النظري**

أ – القوانين والتعليمات النافذة .

ب– الاستعانة بأحدث المصادر العلمية ذات العلاقة بالبحث .

ت– الاطلاع على الكثير من البحوث .

ج– النشرات والدوريات المقدمة من المصارف ذات العلاقة .

ح–مواقع الانترنيت .

2) **الجانب التطبيقي**

أ– البيانات الائتمانية للمصارف عينة البحث .

ت– الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث والبنك المركزي العراقي .

ثانيا– الدراسات سابقة

الباحث والسنة	**1– دراسة (المحمدي ، 2019)**
عنوان الدراسة	دور مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد.
هدف الدراسة	1– التعرف من خلال الدراسة على مساهمات البنك المركزي العراقي ودوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في العراق . 2– المقارنة بين المبادرات التي يقدمها البنك المركزي العراقي لمعرفة اهميتها للاقتصاد الوطني .

اهم الاستنتاجات	1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من المشروعات التي تنعش اقتصاد البلد والمحرك الاساسي والمهم لعملية التنمية الاقتصادية ، وتسهم ايضا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ،وتساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات ، فضلا عن الاهمية الاجتماعية من خلال توفيرها فرص العمل للتقليل من مشكلة البطالة ، وبذلك اصبح اهتمام العديد من الدول بهذه المشروعات ، وبالذات في الدول النامية. 2- ان مبادرات البنك المركزي هي جزء من نشاطه التمويلي في دعم النشاط الاقتصادي ، وتخفيف من مستوى البطالة ، فضلا عن تزويد السوق العراقية بالخدمات والسلع بدل من استيرادها من الخارج ، فضلا عن قيامها بتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على انتاج النفط .
اهم التوصيات	1- تهيئة الادوات اللازمة والسياسات التي تهيئ بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات ، وهنا يتطلب الامر تعديل التشريعات الخاصة والقوانين التي تخص ممارسة الانشطة الاقتصادية . وبما يعزز البيئة الانتاجية والاستثمارية ، ويسهم في استمرار نجاح عمل المشروعات الاقتصادية . 2- رسم سياسة وطنية شاملة تحدد الاحتياجات الفعلية والامكانيات اللازمة لعمل هذه المشروعات ، مثل تخفيض حجم الاستيرادات للبضائع والسلع ودعم المنتج الوطني ، وكذلك تخفيض حجم الضرائب والعمل على توفير الوقود والمعادن الاولية ، والتعاون بين والمؤسسات الاكاديمية الحكومية والخاصة ومراكز الاستشارات والابحاث على ادارة

الباحث والسنة	**2-دراسة (عبد ، 2021)**
عنوان الدراسة	تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع الاسكان
طبيعة الدراسة	الدبلوم العالي المعادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية-جامعة بغداد.
هدف الدراسة	تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع الاسكان وتقييم الدعم المالي المقدم من البنك المركزي العراقي ومعرفة تطور الائتمان الممنوح في تغطية الحاجة السكنية .
اهم الاستنتاجات	1- عمد البنك المركزي العراقي الى اطلاق مبادرة لغرض دعم صندوق الاسكان وفقا لمؤشرات معينة ، وان نسبة مساهمة الجهات التنفيذية للمبادرة في تغطية الحاجة السكنية لا ترتقي الى مستوى الطموح . 2- اعتماد المصرف العقاري وصندوق الاسكان على تخصيصات الدولة المحدودة لتمويل راس ماله مما ادى الى محدودية نشاطه الاقراضي ، اذ لجأ المصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي الى الاقتراض من مصرفي الرافدين والرشيد ليستمر في ممارسة نشاطه .
اهم التوصيات	1-العمل على ادخال اصلاحات على نظام تمويل الاسكان بما يتماشى ومتطلبات سوق السكن كأنشاء وتأسيس مصارف ومؤسسات متخصصة في مجال الاسكان للإقراض مثل انشاء مؤسسة تمويل اعادة القروض العقارية ، الافادة من تجارب الدول فيما يخص تمويل الاسكان . 2- ادخال مؤشرات ومعايير جديدة في الية توزيع مبالغ المبادرة من قبل البنك المركزي العراقي للمبادرات الحالية والمستقبلية فيما يخص قطاع الاسكان مثل الحاجة السكنية للمحافظات ولاسيما المحافظات التي تعرضت الى تدمير البنى التحتية ومستوى الدخل .

المبحث الثاني – المحتوى النظري للبحث

أولا– نبذة عن البنك المركـــــزي : ان للبنك المركزي في مختلف دول العالم مكانة مهمة بين مختلف المؤسسات الرسمية الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها وبرامجها المختلفة ، ويرجع ذلك الى الدور الموكل الى البنك المركزي بموجب القانون بإدارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد أثناء ادارة السياسة النقدية ، ومراقبة أنشطة الائتمان بصفة عامة ، ومن أجل هذا تقوم الدول بمنح البنوك صلاحيات معينة تميزها عن جميع المصارف التجارية ، كما تخولها استخدام قررات سيادية مختلفة وأدوات تمكنها من تأدية المهام والوظائف الموكلة اليها وتحقيق الاهداف المأمولة منها بأكبر كفاية ممكنة ، وسنتعرف في هذا المبحث عن ماهية البنوك المركزية .

ثانيـــا – نشـــأة وتطـــور البنـــوك المركزيـــة : إنَّ البنـوك المركزيـة نشـأت فـي المرحلـة اللاحقـة لنشـوء المصـارف التجاريـة ، اذ كانـت نشـأتها فـي البدايـة كمصـارف تجاريـة و قامـت هـذه المصـارف بتطـوير أعمالهـا ، ثـم أضـيف الـى أعمالهـا وظيفـة احتكـار اصـدار الأوراق النقديـة فضـلا عـن اعمالهـا المصـرفية المقدمـة للحكومـة ، وهـذا الأمـر جعلهـا تتصـدر بقيـة المصـارف التجاريـة **(العبيـــدي ، 2020: 19)** . وأنَّ بدايـة نشـوء البنـوك المركزيـة كانـت بنشـوء مصـرف السـويد ومصـرف انجلتـرا المركـزي . ففـي عـام 1688 م أنشـأ بنـك السـويد ، وفـي عـام 1694 كانـت البدايـة لمصـرف انجلتـرا المركـزي والـذي يعـدهُ بعـض الكتـاب والبـاحثين بأنـه البدايـة لنشـوء البنـوك المركزيـة لكونـه أول مـن مـارس مبـادئ ووظـائف البنـوك المركزيـة والتـي لا تـزال الكثيـر مـن وظائفهـا سـارية لوقتنـا الحاضـر . ومـن الجـدير بالـذكر ان العديـد مـن البنـوك المركزيـة فـي العـالم اتخـذت بنـك انجلتـرا كنمـوذج اعتمـدت عليـه فـي نشـوء مصـارفها المركزيـة **(الـــدوري والســـامرائي ،2013: 13)** . وبسـبب الحـروب والمشـاكل السياسـية والاقتصـادية ظهـرت الأزمـات الاقتصـادية والمشـاكل النقديـة المعقـدة والتـي سـاهمت فـي ابـراز أهميـة البنـوك المركزيـة، وأدت تلـك الأزمـات الـى سـرعة ظهـور مبـادئ الصـيرفة المركزيـة العامـة ، وبـدأ دورهـا يكبـر فـي السياسـات الاقتصـادية المتبعـة مـن الـدول ، وبعـد الحـرب العالميـة الأولـى تـم انتشـار البنـوك المركزيـة حـول العـالم ، ونتيجـة للكسـاد العـالم الـذي حصـل بـين عـامي 1929–1936 وظهـور النظريـة الكينزيـة ، ازدادت سـيطرة الحكومـات علـى البنـوك المركزيـة شـيئا فشـيئا ، لتتبلـور فكـرة تـأميم هـذه البنـوك ، فقامـت كـل بريطانيـا وفرنسـا بتـأميم بنكيهمـا المركـزيين فـي أعقـاب الحـرب العالميـة الثانية (1939–1945) **(النعيمي ، 2012 : 40).**

أمـا فـي الـوطن العربـي وأثنـاء عقـدي الخمسـينيات والسـتينيات وبعـد حصـول معظـم البلـدان العربيـة علـى اسـتقلالها السياسـي قامـت هـذه البلـدان بإنشـاء مؤسسـات نقديـة تحتكـر مهمـة اصـدار النقـد وتمـارس مهـام الاشـراف والرقابـة علـى الجهـاز المصـرفي وتعمـل علـى تحقيـق الاسـتقرار والنمـو الاقتصـادي ، وتمثلـت هـذه المؤسسـات بـالبنوك المركزيـة ومجـالس النقـد **(يوســـف ، 2014 :16)** . وكـان الهـدف مـن إنشـاء البنـوك المركزيـة هـو رغبـة الحكومـات فـي التـدخل فـي النشـاط المصـرفي وتنظـيم وإدارة عمليـات الإصـدار النقـدي التـي كانـت تزاولهـا المصـارف التجاريـة سـابقا، ولـذلك فقـد سُـميت البنـوك المركزيـة فـي بدايـة نشـأتها ببنـوك الإصـدار وذلـك لتوكيلهـا مهمـة إصـدار النقـود مـع العمـل علـى تنظـيم النقـد فـي الحـدود والشـروط والقـوانين التـي تقررهـا الحكومـة، وفيمـا بعـد أصـبحت البنـوك المركزيـة تتـولى تـدريجياً مهمـة الرقابـة والإشـراف علـى المصـارف التجاريـة وتوجيههـا بمـا يتناسـب وأهـداف السياسـة الاقتصـادية للدولـة**(الصـــالحي، 2012: 233).**

ثالثا – تعريف البنك المركزي : لا يوجد تعريف محدد للبنك المركزي في جميع المنظمات أو الهيئات الدولية لذلك سيتم ادراج مجموعة من التعاريف وتختلف باختلاف الزوايا التي تُنَّظر لهُ فيها وكما يأتي :-

جدول رقم (1) تعاريف البنك المركزي من وجهة نظر الباحثين المذكورين

ت	المصدر	التعريف
1	(cauvery and other,2008: 195)	هو المؤسسة الرئيسة التي تتحكم بكامل النظام المصرفي ، وتتولى مهمة اصدار الاوراق النقدية (البنكنوت) ، وتمتلك هذه المؤسسة وسائل عدة لإدارة النظام المصرفي ، وتسند إليه مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية في الاقتصاد وما لهذه السياسة من تأثيرات مهمة على المستويين
2	(Ahuja, 2012:388)	هو أعلى مؤسسة في النظام النقدي، ويسعى لمراقبة وتنظيم وظائف ومهام المصارف التجارية للبلد .
3	(Reis , 2013:18)	البنك المركزي هو وكيل للحكومة ، ويجب عليه خدمة النظام المصرفي المتواجد فيه مصرف واحد يمتلك الصلاحية والسلطة الكاملة على اصدار النقد .
4	(محسن ، 2016: 35)	هو مؤسسة مهمتها إشرافية ورقابية يقوم بتنظيم السياسة النقدية للدولة ، ويعد الركيزة الاقتصادية الأولى للدولة هدفه المحافظة على الاستقرار النقدي فضلا عن تحقيق معدل نمو اقتصادي.
5	(محمد ، ومريم،2017 : 355)	هو المصرف الذي عليه انْ يُراعي تدفق النقود والائتمان ، بحيث يساعد على النمو الاقتصادي المنتظم ، وعلى استقرار الوحدة النقدية ، وعلى التوازن الطويل الأجل في المدفوعات الدولية .
6	(سعيد ، 2017 : 21)	هو المؤسسة الحكومية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي ، ويمثل السلطة المالية العليا ويكون مشرفا على المصارف وعلى المؤسسات المالية ، مهمته إدارة السياسة النقدية والائتمانية لكي يساهم في تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلد .
7	(علي، 2018: 54)	وعرف ساموبلسون (Saymulason) البنك المركزي على أنه بنك البنوك تكون وظيفته الاهتمام بإدارة القاعدة النقدية التي عن طريقها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود.
8	(العكيدي ، 2018 : 26)	هو مؤسسة نقدية تتربع على قمة الجهاز المصرفي، وعلى الأغلب يكون المؤسسة الوحيدة لكل اقتصاد ، تكون مهمته الأساسية القيام برسم السياسة النقدية للدولة وتنفيذها ، وكذلك الرقابة على مراحل تنفيذها ، للحفاظ على استقرار المستوى العام للاسعار .
9	(ugolini,2018:p2)	هو المؤسسة التي تقوم على مهام الصيرفة المركزية ،والتي تتمثل بدورها في مجموعة السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي .
10	(زمور ، وبورحلة، 2020 ، : 12)	هو الهيئة التي تتولى عملية اصدار البنكنوت ، ويكون مسؤولاً عن سلامة أسس النظام المصرفي، ويُوكل إليه مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة وما لهذه السياسة من تأثيرات مهمة في النظام الاقتصادي والاجتماعي .

المصدر من اعداد الباحث في ضوء المصادر الواردة في الجدول

رابعاً – وظائف البنك المركزي :شهدت وظائف البنك المركزي تطورا كبيرا منذ نشأتها في عام 1694 في انكلترا وحتى العصر الحديث فقد كانت البنوك المركزية تقوم بالأعمال المصرفية كافة والتي تقوم بها المصارف التجارية ثم أخذت في القيام بعدد من الوظائف التي ميزتها عن باقي البنوك التجارية مثل(**عبد الباقي ، 2016 : 45**) :-

أ- اصدار النقود .

ب- بنك الحكومة ومستشارها المالي والاقتصادي .

جـ- بنك البنوك والملجأ الأخير للنظام المصرفي .

د- تنفيذ السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي .

هـ- وظيفة الرقابة على الائتمان

و- المساهمة المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية .

وتبقى وظائف البنوك المركزية متشابهة في معظم البلدان على الرغم من اختلاف تسمية هذه البنوك وتنظيماتها، تمتاز بكونها تؤدي وظائف تنظيمية بالأساس فضلا عن الوظائف التشجيعية (**يوسف ، 2014: 27**) . والشكل رقم (1) يبن وظائف البنوك المركزية .

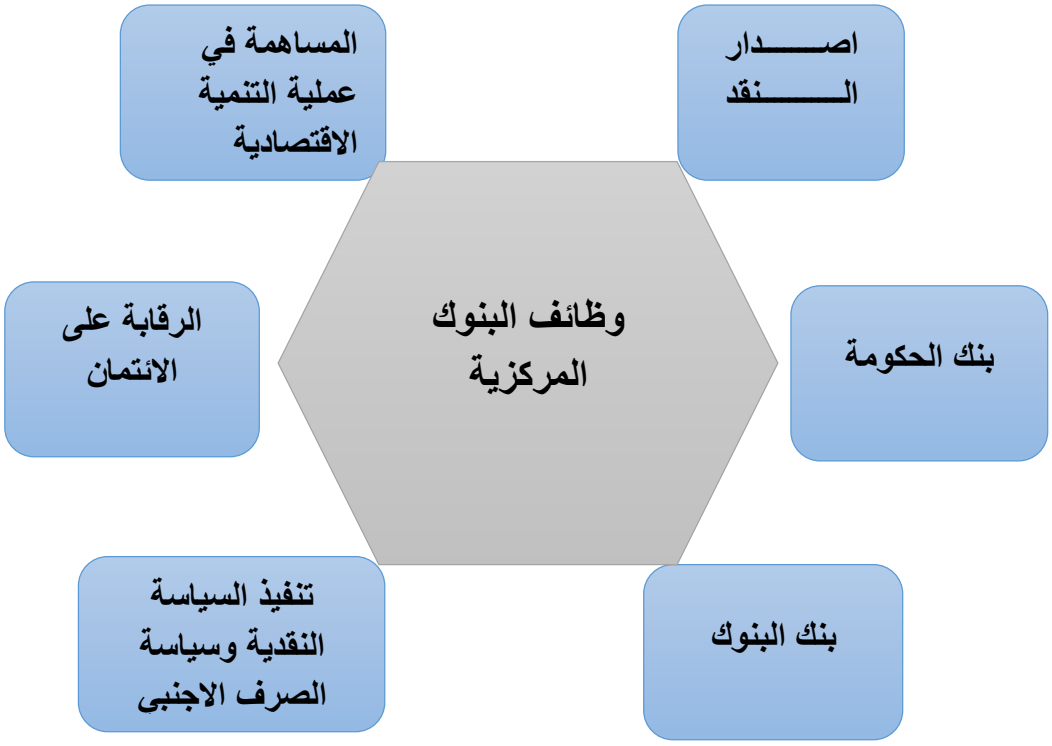

شكل (1) وظائف البنوك المركزية

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على –(عبد الباقي ،2016 : 45).

خامساً– خصائص البنوك المركزية : وتتميز البنوك المركزية بجملة من الخصائص أهمها

أ- إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى الإشراف عليها وإدارتها عبر القوانين التي تسنها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها ، عن طريق التوجيه والتدخل والمراقبة (**العبيدي ، 2020 : 22**)

ب- هناك بنك مركزي واحد في معظم بلدان العالم ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد فيها (12) مؤسسة تقوم بالإصدار النقدي تكون خاضعة لسلطة نقدية ممثلة (بمجلس الاحتياطي الفيدرالي) الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم فيها جميع بنوك الاصدار (**كنعان ، 2012: 241**) .

ت .- البنك المركزي لا يهدف للربح فهدفه تحقيق المصلحة العامة على عكس المصارف التجارية

ث- البنك المركزي لا يمارس العمليات العادية التي تقوم بها البنوك الأخرى والسبب لأن ذلك يتعارض مع والوظيفة الرقابية إلي يمارسها على هذه المصارف .

ج- بنك الإصدار هو المؤسسة الوحيدة التي يكون لها الحق في إصدار النقود وتدميرها ، كما أن هذه النقود تتمتع بقوة الإبراء القانونية.

ح- هو بنك أو مؤسسة غير عادية، فهو يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لما له من قــدرة على خلـق وتدبير الــنقود القــانونية من جهة، والقدرة على التأثير في قدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من جهة أخرى، و يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية (**الألفي ، 2007: 6**) . والشكل (2) يبين خصائص البنك المركزي

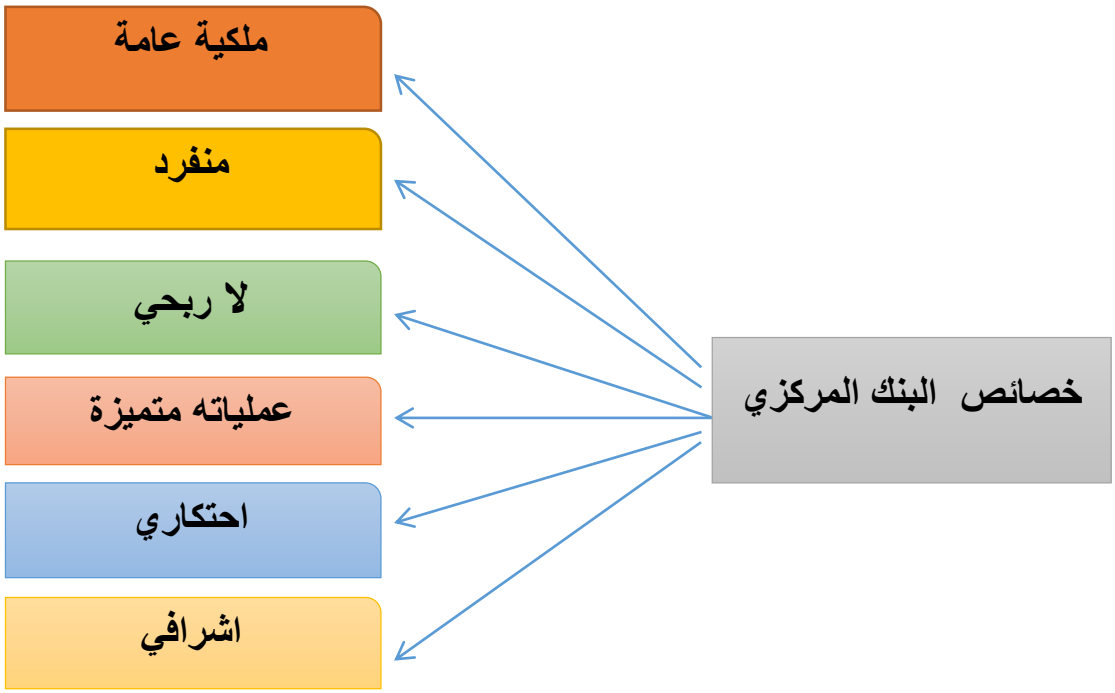

شكل (2) خصائص البنك المركزي

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة اعلاه

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

اولا – وصف عينة البحث : سـنقوم بطـرح نـبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث والتي تتـألف من ثلاثة مصارف متخصصة وهي(المصرف الزراعي التعاوني ، المصرف العقاري العراقي ، المصرف الصناعي العراقي) وكما يأتي :-

1- المصرف الزراعي العراقي

تأسس المصرف الزراعي في العام 1935م وقد سمي في حينها المصرف الزراعي الصناعي ، إذ وجدت الحكومة بأن هناك حاجة لمؤسسة كبيرة تتولى عملية التسليف وتخليص المزارعين من المرابين الذين استولوا على أملاك المزارعين فقامت الحكومة العراقية بتشريع قانون رقم (51) لسنة 1935 الذي تأسس بموجبه المصرف الزراعي الصناعي ، حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي ، وفي الأول من نيسان عام 1936 بدأ المصرف اعماله ، وعندما قامت الحكومة بتطبيق قانون تسوية حقوق الأراضي في عام 1940 برزت الحاجة الى تأسيس مصرف زراعي مستقل ، و فصل المصرفان عن بعضهما ، إلا أنَّ المصرف الزراعي لم يقم بأعماله بصورة مستقلة تماما حتى عام 1946 ، يبلغ رأسماله (120375) مليار

دينار ، وللمصرف الزراعي (15) فرعاً منتشرة في بغداد والمحافظات ، وأنَّ أهداف المصرف الزراعي تباينت من مدة الى أخرى ، إلا أن أهدافه العامة تمثلت بالمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني ، وتمويل الزراعة بصورة عامة والزراعة الجماعية بصورة خاصة ، فضلا عن انمائها عن طريق ممارسة وظائف الاستثمار ودعم عمليات الانتاج والمساهمات في عمليات الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية والأعمال المصرفية .

وقد تمثل نشاط المصرف الزراعي التعاوني بالاتي:

أ- منح التسهيلات لزبائن المصرف من القروض والتسليف بأنواعه للقطاعات كافة و التي تساهم بعملية التنمية الاقتصادية والتمويل الزراعي بصورة خاصة .

ب- قبول الودائع بالحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والحوالات المبتاعة بالعملة المحلية والاجنبية وتجميعها واعادة توظيفها في مجالات التنمية ، فضلا عن نشاطات أخرى حددها قانون المصرف الزراعي(**www.agbank.gov.iq**).

2- المصرف الصناعي العراقي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام ١٩٣٥ ثم أستقل كمصرف صناعي تنموي عام ١٩٤٦ من أجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية في العراق عن طريق دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع ، حيوي وله أهميته في تطوير الاقتصاد الوطني ، يبلغ رأسماله (349096) مليار دينار، وللمصرف الصناعي (12) فرعاً منتشرة في بغداد والمحافظات، يمارس المصرف نشاطاته لتحقيق أهدافه وفقا لأحكام قانونه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ المعدل والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة كما يلي :-

أ- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشاريع الصناعية على ان تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى أن لا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (٥ – ٧) سنوات.

ب- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبت من جدواها الفنية والاقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقا لقانون الشركات .

ت- المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.

ث- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن أن تنهض بالتنمية الاقتصادية في العراق مع تقديم الاقتراحات بشأنها الى القطاعات المعنية.

ج- تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.

ح- يقوم بكافة فعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩) لسنة ١٩٩١ أضافة الى قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧

خ- إجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية والاجنبية في البلاد وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة جميع المعاملات سواء بمفرده أو لحسابه او بالاشتراك مع الغير وله أن يجري كافة التصرفات التي يراها لازمة لتنفيذ اغراضه وبالشروط التي يرتئيها .

د- استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة أو المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف داخل البلد او خارجه بعد استحصال الموافقات اللازمة لذلك.

ذ- إجراء المعاملات القانونية وإبرام العقود التي يراها مناسبة لأعماله .

ر- القيام بأي عمل آخر يتفق مع نشاطه او يسهل تحقيق تلك الأغراض وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة . (**https://www.indbk.gov.iq**).

3- المصرف العقاري العراقي : المصرف العقاري شركة عامة ووحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية وباستقلال مالي وإداري وأحد تشكيلات وزارة المالية ، تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم (18) لسنة 1948 وباشر أعماله في عام 1949 برأسمال قدره (1) مليون دينار عراقي ثم بلغ رأسماله (100) مليون دينار عراقي حسب قانون المصرف العقاري (النافذ) رقم (161) لسنة 1976 (المعدل) وأصبح رأسماله الحالي (50) مليار دينار عراقي ، ورغم أن المصرف العقاري مخصص لغرض البناء الا انه تمكن من خلال جهوده الخاصة من إدارته الرشيدة أن يحصل على اراضٍ من الدولة بمساحات شاسعة كانت تعد في نظر الاخرين لا شيء كونها تقع في الأطراف ، إلا إنه وبالإدارة الحكيمة والادراك الثاقب والتوقعات بتوسع مدينة بغداد أصبحت هذه الاراضي في الستينيات والسبعينيات في وسط المدينة بعد زحف الاحياء السكنية نحوها ، للمصرف العقاري (16) فرعاً اثنان منها في بغداد والباقي تتوزع في المحافظات بواقع فرع واحد في كل محافظة، حيث أن تشترك جميع الفروع مثلها مثل الفرع الرئيس في تقديم الخدمات للمواطنين ، وتنفيذا لتوجيهات الدولة في توفير القروض الاسكانية للمواطنين كافة وعن طريق دعم المصارف التخصصية عن طريق الايعاز للبنك المركزي العراقي بإقراضها مبالغ مالية ومن أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والانساني للبلد ومن أجل تفعيل نشاط الصيرفة العقارية في المصرف العقاري الذي توقف عن مزاولة هذا النشاط منذ عام 2013 بادر البنك المركزي بدعم المصارف التخصصية وبضمنها المصرف العقاري عن طريق اقراضه مبلغ من المال يستثمره المصرف في اقراض المواطنين لتوفير دور سكنية لهم ومن ثم حل أزمة السكن . (**https:reb.gov.iq**)

ثانيا - مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة:

فضلا عن مبادرة الـ (1) ترليون فإن البنك المركزي العراقي قد حرص على دعم المشاريع الكبيرة التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية و تساعد في توفير البعض من احتياجات الاقتصاد المحلي ومتطلباته والتي تساهم في توفير فرص العمل، لذلك قام البنك المركزي العراقي بإطلاق مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة بمبلغ (5) ترليون دينار، إلا أنها لم تصل إلى هذا المبلغ وانما كان المبلغ المخصص منها هو (3) ترليون فقط إذ تم توزيع مبالغ المبادرة عن طريق المصارف المتخصصة، وبفائدة منخفضة، اي لا تشكل عبئا على المستثمر، لغرض استمراره في العمل، لرفع معدلات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المهمة (**الصناعية، الزراعية، العقارية**) والتي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، فضلا عن مساهمتها في حل أزمة السكن من خلال تقديم القروض الميسرة لبناء الوحدات السكنية، وبناء مجمعات سكنية كبيرة(**البنك المركزي ، تقرير الاستقرار المالي 2020: 149**).

وتم تعزيز مبادرة المشاريع الكبيرة في عام (2021) للمصارف المتخصصة ايضاً بمبلغ مقداره (7435000) ترليون ويبين الجدول (2) الآتي طبيعة المبالغ المخصصة والموزعة من مبادرة المشاريع الكبيرة على المصارف المتخصصة .

جدول (2)اجمالي المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5 ترليون)/ (مليون دينار)

اجمالي المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة لغاية 2021/12/31									
ت	اسم المصرف	المخصص لمبادرة المشاريع الكبيرة	الممنوح لمبادرة المشاريع الكبيرة	1/2 %	المخصص من المبادرة الجديدة للمشاريع الكبيرة	الممنوح من المبادرة الجديدة للمشاريع الكبيرة	4/5 %	المخصص من المبادرتين للمشاريع الكبيرة	الممنوح من المبادرتين للمشاريع الكبيرة	7/8 %
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
1	المصرف الزراعي	172,519	55,076	%32	250,000	-	%0	422,519	55,076	%13
2	المصرف العقاري	834,000	784,413	%94	3,335,000	2,875,000	%86	4,169,000	3,659,413	%88
3	المصرف الصناعي	359,480	153,253	%43	1000,000	116,062	%12	1,359,480	269,315	%20
4	صندوق الاسكان	1634000	1634000	%100	2850000	12500000	%44	4484000	2,884,000	%64
المجموع		3000000	2626742	%87	7435000	4241062	%57	10435000	6,867,805	%66

المصدر – البنك المركزي – دائرة العمليات المالية وادارة الدين

ونلاحظ من الجدول (2) أعلاه أنَّ اعلى نسبة تنفيذ من مبادرة المشاريع الكبيرة التي طرحت عام 2016 هي من حصة صندوق الاسكان بنسبة منح (100%) من المبالغ له المخصصة ضمن المبادرة الأولى بمبلغ قدره (1,634,000) مليون دينار، اذ تم ذكره رغم أنه ليس من عينة البحث لمعرفة المبالغ المخصصة والممنوحة له من المبادرة ، وادنى نسبة هي من حصة المصرف الزراعي البالغة (32%) ، وأنَّ اعلى نسبة منح من مبادرة المشاريع الكبيرة / التعزيز هي من حصة المصرف العقاري بمبلغ قدره (2,875,000) مليون دينار بنسبة منح مقدارها (86%) من المبالغ المخصصة له من مبادرة المشاريع الكبيرة الجديدة والبالغة (3,335,000) مليون دينار، وادنى نسبة هي من حصة المصرف الزراعي الذي لم يمنح أي مبلغ من المبادرة الجديدة، اما اعلى نسبة تنفيذ من المبادرتين المخصصة للمصارف المتخصصة وصندوق الاسكان فهي من حصة المصرف العقاري بمبلغ قدره (3659413) مليون دينار بنسبة تنفيذ مقدارها (88%) من المبلغ المخصص له والبالغ (4,169,000) مليون دينار، والشكل (3) يبين المبالغ الممنوحة من البنك المركزي للمصارف المتخصصة عينة البحث من المبادرتين.

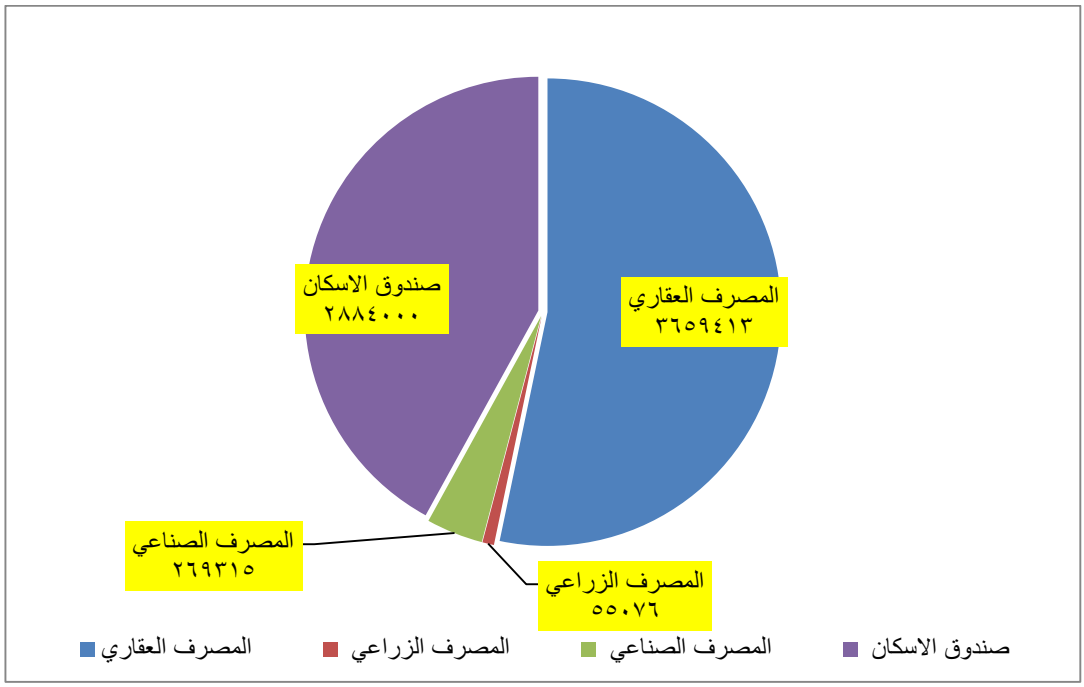

شكل (3)المبالغ الاجمالية الممنوحة للمصارف المتخصصة وصندوق الاسكان

(المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك المركزي – دائرة العمليات المالية وادارة الدين)

أي أنَّ الحصة الأكبر في مبادرة البنك المركزي هي للمصرف العقاري العراقي وصندوق الإسكان العراقي، بسبب الطلب الكبير على القروض العقارية لبناء الوحدات السكنية، أما المبالغ التي تم تخصيصها للقطاعين الصناعي والزراعي صرفت مبالغ قليلة منها، على الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ عالية ضمن المبادرة لإعادة بناء المصانع القديمة، المتوقفة من مدة طويلة، فضلا عن استصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت نتيجة المشاكل الاقتصادية والامنية للبلد، لكن المستثمر ما زال يشعر بقلق من المشاركة في هذه المجالات بسبب صعوبة منافسة السلع المستوردة ذات التكلفة المنخفضة ، لذلك شجع البنك المركزي العراقي المصارف على منح الائتمان للمستثمرين بفائدة منخفضة جدا لدعم الاقتصاد الوطني، على النحو المبين في الشكل (3).

ثالثا – تحليل مبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5 ترليون) مقارنة بالمبالغ المخصصة للمصارف عينة البحث

إنَّ لكل خطة توضع لابد من توافر أدوات للرقابة ، ومتابعة الخطة لتشخيص الانحرافات فيها ومن ثم معالجتها ، ولا تختلف مبادرات البنك المركزي عن أي خطة ، وفيما يلي تحليل النسب الممنوحة من مبادرة الـ (5 ترليون) وكما مبين في الجداول ادناه

أ- جدول بالمبالغ الاجمالية التي تم منحها من مبادرة المشاريع الكبيرة

لتوضيح المبالغ التي قامت المصارف المتخصصة بمنحها من مبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5 ترليون) وكما موضح في الجدول ادناه.

جدول (3)لمبالغ الاجمالية التي منحتها المصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5 تريليون) للمدة من (2016- 2021)

(مليون دينار)

السنوات	الزراعي التعاوني	العقاري العراقي	الصناعي العراقي	المجموع
2016	715	174140	-	174855
2017	15117	320732	1074	336923
2018	11456	122861	73,018	207335
2019	22651	29566	4900	57117
2020	2340	24970	1820	29130
2021	1877	1,436,520	75003	1513400

المصدر – الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصارف عينة البحث

يتضح من الجدول (3) المبالغ الاجمالية المصروفة سنويا من مبادرة المشاريع الكبيرة الـ(5 تريليون) من المصارف المتخصصة عينة البحث ، ففي عام (2016) ، اشترك في المبادرة المصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري العراقي ، وكان مجموع المبالغ الممنوحة من هذين المصرفين (174855) مليون دينار ، أما في عام (2017) فاشتركت المصارف المتخصصة الثلاثة وهي (الزراعي والعقاري والصناعي) وكان مجموع المبالغ الممنوحة (336923) مليون دينار ، و في عام (2018) انخفض مبلغ القروض الممنوحة إلى (207335) مليون دينار ، وفي عام (2019) انخفض مبلغ القروض الممنوحة ايضاً من المصارف المتخصصة بسبب ما مر بالبلد من توتر سياسي وخروج مظاهرات وكان مجموع القروض الممنوحة (57117) مليون دينار ، وفي عام (2020) انخفض ايضا مبلغ القروض الممنوحة الى (29130) مليون دينار وهي ادنى نسبة منح لقروض مبادرة البنك المركزي من المصارف المتخصصة ، ويعزى السبب في هذا الانخفاض إلى تعرض البلد إلى جائحة كورونا ، أما في عام (2021) ارتفعت نسبة القروض الممنوحة ارتفاعا ملحوظا ، بعد تحسن الوضع السياسي والصحي إذ وصل مبلغ القروض الممنوحة في هذا العام إلى (1513400) مليون دينار وهي أعلى نسبة منح تصل اليها المصارف المتخصصة .

ب- **جدول بالنسب للمبالغ الاجمالية التي تم منحها من مبادرة ال (5 ترليون)**

1) يمكن توضيح نسب مشاركة المصرف (**الزراعي**) عينة البحث بمبادرة ال (5 ترليون) من خلال الجدول ادناه :

جدول (4)نسب مشاركة المصرف الزراعي بمبادرة الـ (5 ترليون)للمدة من (2016-2021)

(مليون دينار)

المبلغ الاجمالي الممنوح من البنك المركزي للمصرف الزراعي للفترة من (2016-2021)	السنوات	القروض الممنوحة للمقترضين من المصرف الزراعي التعاوني	نسبة المشاركة
55,076	2016	715	%1,29
	2017	15,117	%27
	2018	11,465	%20,8
	2019	22,651	%%41
	2020	2,340	%4,24
	2021	1877	%3
	المجموع	54,165	%98

المصدر – الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصارف

من الجدول (4) والخاص بنسب مبالغ القروض التي منحها المصرف الزراعي من مبادرة ال(5) ترليون ، يتبين لنا بأن المبلغ الممول من البنك المركزي من عام (2015-2021) ، مبلغ قدره (55076) مليون دينار ، وأن أعلى نسبة منح لقروض المشاريع الزراعية من مبادرة البنك المركزي هي في عام (2019) بنسبة مقدارها (41%) و بمبلغ قدره (22,651) مليون دينار، اما ادنى نسبة مشاركة هي في عام (2016) وقدرها (1,29%) بمبلغ ممنوح مقداره (715) مليون دينار ، كما ويلاحظ انخفاض نسبة المشاركة في عامي (2020 و2021) بنسب (4,24% و 3%) على التوالي بسبب تداعيات جائحة كورونا .

2) يمكن توضيح نسب مشاركة المصرف (الصناعي) عينة البحث بمبادرة ال (5 ترليون) من خلال الجدول ادناه :

جدول (5) نسب مشاركة المصرف الصناعي بمبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5 ترليون) للمدة من (2016-2021)

(مليون دينار)

المبلغ الاجمالي الممنوح من البنك المركزي للمصرف الصناعي من مبادرة المشاريع الكبيرة والتعزيز الاضافي للفترة من (2015-2021)	السنوات	القروض الممنوحة للمقترضين من المصرف الصناعي العراقي	نسبة المشاركة
269,315	2017	1074	%0,39
	2018	73018	%27
	2019	4900	%1,8
	2020	1820	%0,67
	2021	75003	%%27,8
	المجموع	155815	%57,8

المصدر – الجدول من اعداد الباحث استنادا الى البيانات المقدمة من المصارف عينة البحث .

من الجدول (5) والخاص بنسب مبالغ القروض التي منحها المصرف الصناعي من مبادرة المشاريع الكبيرة (5) ترليون ، يتبين لنا بأن المبلغ الممول من البنك المركزي من عام (2015-2021) لمبادرة المشاريع الكبيرة والتعزيز الاضافي ، بلغ **(269,315)** مليون دينار ، حيث تم استخراج نسبة مشاركة كل سنة قياسا بالمبلغ الاجمالي الممنوح ، وأنَّ اعلى نسبة منح لقروض المشاريع الصناعية من مبادرة البنك المركزي هي في عام (2021) بنسبة مقدارها (27,8%) وبمبلغ مقداره (75003) مليون دينار ، أما أدنى نسبة تنفيذ فهي في عام (2017) بنسبة مقدارها (0,39) وبمبلغ مقداره (1074) مليون دينار ، ويلاحظ من الجدول اعلاه ايضا ، تدني نسبة التنفيذ في عامي (2019و 2020) بنسب تنفيذ مقدارها (0,67% و0,67%) على التوالي بسبب تدهور الوضع الامني نتيجة خروج مظاهرات في البلد وكذلك تداعيات جائحة كورونا .

3) **جدول بالنسب للقروض التي منحها المصرف العقاري من مبادرة ال(5 ترليون)**

يمكن ان نبين نسب القروض التي منحها المصرف العقاري العراقي من مبادرة البنك المركزي ، وكما مبين في الجدول ادناه :

جدول (6)نسب مشاركة المصرف العقاري بمبادرة الـ (5 تريليون) للمدة من (2016-2021)

(مليون دينار)

المبالغ الاجمالية الممنوحة من البنك المركزي للمصرف العقاري من مبادرة المشاريع الكبيرة والتعزيز الاضافي للفترة من (2016-2021)	السنوات	القروض الممنوحة من العقاري للمقترضين	نسب القروض الممنوحة من العقاري الى المبلغ الاجمالي الممول من البنك المركزي
3,659,413 المبلغ الممنوح من المبادرتين	2016	174,140	%4,7
	2017	732 ، 320	%8,7
	2018	122861	%3
	2019	29566	%0,80
	2020	24970	%0,68
	2021	1,436,520	%39
	المجموع	2,108,789	%57,6

المصدر – الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصارف عينة البحث

في الجدول رقم (6) يتبين لنا مقدار المبالغ التي منحها البنك المركزي العراقي للمصرف العقاري من عام (2016-2021) لمبادرة المشاريع الكبيرة والتعزيز الاضافي ، بلغ **(3,659,413)** مليون دينار ، حصة المصرف العقاري من المبادرة السابقة المخصصة للمصارف المتخصصة البالغة (3000,000) مليون دينار ، والتعزيز الاضافي لمبادرة المشاريع الكبيرة في عام (2021) بمبلغ قدره (7,435,000) مليون دينار ، وبالتالي يصبح اجمالي المبادرة المخصصة للمصارف المتخصصة (10,435,000) مليون دينار ، حصة المصرف العقاري منها بلغ **(3,659,413)** مليون دينار، ويبين في الجدول نسب المبالغ التي منحها المصرف العقاري للمقترضين سنويا الى مجموع المبالغ التي منحها البنك المركزي المذكورة في أعلاه ، ونلاحظ من الجدول رقم (6) تباين نسب القروض العقارية الممنوحة بين الارتفاع والانخفاض ، إذ يلحظ انخفاضها في عام (2019) بنسبة (0,80%) بسبب خروج مظاهرات في البلد ، كما لوحظ انخفاضها في عام (2020) بنسبة (0,68%) بسبب جائحة كورونا ، وأنَّ اعلى نسب للقروض العقارية التي قام المصرف العقاري بمنحها من مبادرة البنك المركزي هي في عام (2021) بمبلغ مقداره (1,436,520) و بنسبة مقدارها (39%) من المبالغ التي منحها البنك المركزي للمصرف العقاري .

ثالثا – مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في الخدمات المقدمة من المصارف المتخصصة

لمعرفة اثر مبادرة البنك المركزي العراقي على الخدمات المقدمة من المصارف المتخصصة ينبغي ان نميز من خلال المقارنة المدرجة في الجدول ادناه بين القروض التي تمنحها المصارف عينة البحث من مبادرة البنك المركزي وبين القروض التي تمنحها المصارف من اموالها الذاتية (محفظة المصرف) ، من خلال استخراج نسبة القروض الممنوح من المحفظة قياسا بالقروض الممنوحة من المبادرة وكما مبين في الجدول ادناه :-

جدول (7)نسبة القروض الممنوحة من محفظة المصرف الى مجموع القروض الممنوحة من المبادرة

للمدة من (2016-2021) **مليون دينار**

البيان	السنة	(1) القروض من المبادرة	نسبة الفائدة	(2) القروض من محفظة المصرف	نسبة الفائدة	(3) الاهمية النسبية % (1/2)
الزراعي / مشاريع زراعية	2016	715	%3	51997	%7	%3636
	2017	15117	%3	75277	%8	%431
	2018	11456	%3	5760	%10	%73
	2019	22651	%3	10210	%9	%42
	2020	3340	%3	4315	%6	%129
	2021	1877	%3	300	%8	%15,9
الصناعي / قروض صناعية وخدمية	2017	1074	%3	33548	%6	%3123
	2018	73018	%3	27796	%6	%38
	2019	4900	%3	34392	%6	%701
	2020	28620	%3	25647	%6	%89
	2021	132003	%3	7266	%6	%5
العقاري قروض عقارية	2016	174140	%3	–	–	–
	2017	320732	%3	–	–	–
	2018	122861	%3	–	–	–
	2019	29566	%3	–	–	–
	2020	24970	%3	–	–	–
	2021	1436520	%3	–	–	–

المصدر – الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصارف عينة البحث

رابعاً – تحليل أثر المبادرات

وفي الجدول (7) قمنا بإجراء مقارنة بين القروض التي يقدمها كل مصرف من المصارف عينة البحث من مبادرة البنك المركزي وبين القروض التي يقدمها نفس المصرف من أموال المصرف الذاتية ، وكما سنقوم بأثبات فرضيات البحث او نفيها كما مبين في ادناه :-

1- **المصرف الزراعي التعاوني** :اشترك المصرف بالمبادرة المخصصة للمصارف المتخصصة منذ انطلاقها في عام (2016) واستمرت فيها الى عام (2021) ، ونلاحظ أنَّ المبالغ الممنوحة كقروض من أموال المصرف الذاتية أخذت بالانخفاض أثناء السنوات عينة البحث ، مما يدل على تأثير المبادرة على تمويلات المصرف ، إذ اخذت التمويلات عن طريق المبادرة بالارتفاع اولا ثم الانخفاض لتكون متقاربة مع المبالغ الممنوحة من اموال المصرف الخاصة ، ورغم انخفاض المبالغ الممنوحة من محفظة المصرف لكن في المقابل بلغت القروض الذي قام المصرف الزراعي بمنحها من اموال مبادرة البنك المركزي العراقي مبلغا مقداره (54,165) مليون دينار ، مما يدل على تأثر نشاط المصرف الزراعي التعاوني ايجابيا بمبادرة البنك المركزي من خلال فتح منفذ جديد للإيرادات.

2- **المصرف الصناعي العراقي** :

بدء المصرف الصناعي بمنح قروض المبادرة في عام (2017) ، ولاحظنا سنة بعد اخرى انخفاض القروض الممنوحة من المحفظة قياسا بالقروض الممنوحة من المبادرة أثناء السنوات عينة البحث ، مما يدل على تأثير المبادرة على نشاط المصرف ، إذ أخذت التمويلات عن طريق المبادرة بالارتفاع سنة بعد أخرى إلى أن وصلت إلى اعلى نسبة لها في عام 2021 بمبلغ مقداره (132003) مليون دينار ، مقابل منح قروض من المحفظة بمبلغ مقداره (7266) مليون دينار من اموال المصرف الذاتية ، بعد ان كانت القروض الممنوحة من المحفظة عام (2017) بمبلغ مقداره (33548) مليون دينار ، ورغم وجود انخفاض بسيط في المبالغ الممنوحة من محفظة المصرف لكن في المقابل بلغت القروض الذي قام المصرف الصناعي بمنحها من اموال مبادرة البنك المركزي العراقي مبلغا مقداره (155815) مليون دينار، ، مما يدل على تأثر نشاط المصرف الصناعي العراقي ايجابيا بمبادرة البنك المركزي من خلال فتح منفذ جديد للإيرادات.

3- **المصرف العقاري العراقي** : :اشترك المصرف بالمبادرة المخصصة للمصارف المتخصصة منذ انطلاقها في عام (2016) واستمرت فيها الى عام (2021) ، وقدم العديد من القروض العقارية للسنوات أعلاه ، يصل مجموع مبالغها الى (2,108,789) مليون دينار ، بسعر فائدة (3%) ، علما أن المصرف العقاري العراقي لم يقدم أي قروض عقارية خلال سنوات المقارنة ، أي اعتماده الكلي على مبادرة البنك المركزي العراقي بسبب ضعف السيولة المتاحة لديه ، مما يدل على الأثر الايجابي الكبير لمبادرة البنك المركزي العراقي على نشاط المصرف العقاري العراقي ، وتحريك نشاطه نحو الافضل ، وزيادة عملياته المصرفية المتمثلة بالقروض العقارية التي شملت العديد من فئات الشعب ، عبر تقديمه للقروض العقارية بمبالغ عالية مما اثر على نشاط المصرف وفتح منفذ جديد للإيرادات .

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات : ويصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية : -

1- تم استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في وقت كانت هناك أزمة مالية وامنية، اضطر البنك المركزي العراقي حينها باستخدام هذه السياسة لكي يتجاوز عن طريقها أزمة عصفت بالبلد في وقتها، و استخدم البنك المركزي العراقي هذه السياسة بدءاً من عام 2016، إذ بلغ مجموع مبالغ المبادرات التي أطلقها الى ما يقارب ال (15) ترليون، تم ضخها في الاقتصاد العراقي أثناء (6) سنوات ومستمرة للوقت الحاضر، إلا أنَّ الاستمرار بمنحها دون دراسة قد يؤدي إلى حدوث آثار ومشاكل واثار تضخمية في الاقتصاد.

2- قدمت مبادرة البنك المركزي انواع عدة من الخدمات المصرفية ولم تقدم نوعاً واحداً فقط أي أنها لم تترك فرصة للمصارف لكي تقدم خدماتها الائتمانية كالسابق، وأصبح الزبون يلجأ لها ويفضلها على الخدمات المقدمة من اموال المصرف الذاتية (محفظة المصرف) مما أدى الى ضياع الفرصة البديلة للمصارف.

3- تم ملاحظة ارتفاع المبالغ المخصصة والممنوحة للقطاع العقاري والصناعي مقابل انخفاض المبالغ المخصصة والممنوحة للقطاع الزرعي.

4- احد المصارف عينة البحث وهو (المصرف العقاري العراقي) لم يقدم قروض شبيهة بالقروض التي منحت من مبادرة البنك المركزي العراقي من محفظة المصرف الخاصة .

ثانيا- التوصيات: عبر الاستنتاجات التي تم عرضها يقدم الباحث مجموعه من التوصيات بهدف الإفادة منه وكما يأتي:

1- قيام البنك المركزي العراقي بدراسات مستمرة لبيان أثر المبادرات على الاقتصاد بصورة عامة وعلى المصارف بصورة خاصة، ولتحديد التوقيت المناسب للخروج السلس والتدريجي من هذه المرحلة والعودة إلى الحجم الطبيعي لميزانية البنك المركزي، تفاديا لخطر احتمال تشديد الاوضاع المالية عن مستواها الداعم للنشاط الاقتصادي، لأنَّ ايقافها بصورة مفاجئة قد يؤدي إلى حدوث صدمة في الاقتصاد العراقي.

2- أن يقوم البنك المركزي بالتقليل من أنواع المبادرات المقدمة، كون أن تعدد هذه المبادرات قد خلق تنافسا غير متوازن بين البنك المركزي والمصارف في تقديم خدماتها المصرفية، لذا فإن التقليل من أنواعها يفسح المجال امام المصارف لتقديم خدماتها المصرفية تختلف عن تلك المقدمة عن طريق المبادرات.

3- على البنك المركزي زيادة المبالغ المخصصة والممنوحة للمصرف الزراعي ليتمكن من دعم القطاع الزراعي الذي سيسهم في دعم الانتاج المحلي وقلة الاعتماد على المنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة.

4-على المصرف العقاري العراقي ان يقدم قروضا شبيهة بقروض المبادرة من أموال المصرف الذاتية على ان ينسجم بسياسته الائتمانية مع توجهات البنك المركزي العراقي كون ان قروض المبادرة منحت الى المصارف بعمولات تنافسية ، على سبيل المثال ان يقوم بمنح قروض سكنية خارج المجمعات السكنية وبفائدة تنافسية .

المصادر

المصادر باللغة العربية :-

اولا - الكتب

1. الالفي ، احمد . (2007) . **السياسة النقدية وقانون البنوك الموحد** . لا يوجد دار نشر . الاسكندرية . مصر .
2. الدوري ، زكريا ، والسامرائي ، يسرى . (2013) . **البنوك المركزية والسياسات النقدية** . الطبعة العربية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع . عمان ، الاردن .
3. سعيد ، عبد السلام لفتة . (2017) . **ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي** ، الطبعة الثالثة ، مكتبة السيسبان للنشر والتوزيع ، بغداد – العراق .
4. عبد الباقي ، اسماعيل ابراهيم . (2016) . **ادارة البنوك التجارية** . الطبعة الاولى . دار غيداء للنشر والتوزيع . عمان . الاردن
5. كنعان ، علي . (2012) . **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** . دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع . بيروت . لبنان .
6. مجيد ، ضياء . (2005) . **اقتصاديات النقود والبنوك** . الطبعة الاولى . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية . مصر .
7. النعيمي ، عدنان تايه . (2012) . **ادارة العملات الاجنبية** ، الطبعة الاولى. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان . الاردن .
8. يوسف ، حسن . (2014) . **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول** . الطبعة الاولى . دار الكتب المصرية . الاسكندرية ، مصر .

ثانيا – الرسائل والاطاريح

1. المحمدي ، عادل عبد الله حميد .(2019) . "**دور مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
2. محسن ، اكتفاء رحيم . (2016) ." **دور التدقيق الداخلي في ترصين اداء البنك المركزي** العراقي ، رسالة دبلوم عالي (المعادل للماجستير) ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق .
3. علي ، محمد عوض العبيد . (2018) ." **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية** " اطروحة دكتوراه ، فلسفة في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، السودان .
4. العكيدي ، ايناس احمد ظاهر . (2018) . " **الرقابة الإشراقية المتبادلة فيما بين البنوك المركزية على فروع المصارف الاجنبية في العراق** "، رسالة دبلوم عالي (المعادل للماجستير) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ، العراق .
5. العبيدي ، نوار يونس حسين . (2020) ." **دور البنك المركزي في التعافي لبعض المصارف التجارية الخاصة** "، رسالة دبلوم عالي (المعادل للماجستير) ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق .
6. عبد ، زينب علي عبد الحسن . (2021) ." **تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تقييم مبادرة السكن في العراق** "، رسالة دبلوم عالي (المعادل للماجستير) ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق .
7. زمور ، آمنه ، و بورحله ، امينه . (2020) . " **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، الجزائر .

ثالثا – الدوريات والمجلات والبحوث

1. الصالحي ، بان صلاح . (2012) . " **دور البنك المركزي في مالية الدولة** " . مجلة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة بغداد : 4 (17).
2. محمد ، يدو ، و مريم ، سياخن . (2017) . " **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية** ". المجلة الجزائرية للاقتصاد والملية : 1 (7) : 355-371 .

سادسا – مواقع الانترنت

1. المصرف الزراعي التعاوني www.agbank.gov.iq (http//) .
2. المصرف الصناعي العراقي (www.indbk.gov.iq http//) .
3. المصرف العقاري العراقي (https:reb.gov.iq) .

المصادر الاجنبية

A. Books

1. cauvery , R , & kruparani , N ,& sudha nayak ,u.k , & manimekalai ,A .(2008). , **monetary economics (for undergraduate students of economic)** , published by s . chand & company ltd,printed in india.
2. Ahuja, H.L. . (2012) . **Macroeconomics theory and policy based mainly on UGC model curriculum** . 18th . New Delhi, India .

B- Journals& Periodicals

1. Reis , R . (2013) ." **central bank design** ". gournal of economic perspectives columbia universtity ,new york , 27(4) : 17-144 .
2. Ugolini ,s . (2018) . " **The Historical Evolution of Central Banking** ". University of Toulouse . Hal open science.